

وثيقة معلومات المشروع

مرحلة تحديد المفاهيم

تقرير رقم: 100442

اسم المشروع	المغرب-مشروع تحديث الري الكبير النطاق (P150930)
المنطقة	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	المغرب
القطاع (القطاعات)	خدمات الإرشاد الزراعي والبحوث (3%)، الري والصرف (80%)، الإدارة العامة - الزراعة وصيد الأسماك والغابات (17%)
محور (محاور) التركيز	الخدمات والبنية التحتية الريفية (67%)، إدارة الموارد المائية (33%)
الرقم التعريفي للمشروع	P150930
المقترض/المقترضون	الحكومة المغربية
الهيئة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الفلاحة والصيد البحري
فئة التصنيف البيئي	باء-التقييم الجزئي
تاريخ إعداد/تحديث وثيقة معلومات المشروع	18 نوفمبر/تشرين الثاني 2014
التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين	8 يوليو/تموز 2015

أولاً: المقدمة والسياق

السياق العام للمملكة

1. سار المغرب بخطى ثابتة على طريق النمو في العقود الماضية، وهو النمو الذي أظهر قدرته النسبية على الصمود في وجه التراجع الاقتصادي العالمي الأخير. إذ بلغ متوسط النمو 4.8 في المائة خلال الفترة 2001-2011 مقارنة بنسبة 2.8 في المائة في التسعينيات، وتضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 2001 إلى 2012 ليبلغ 2,951 دولار، وانخفضت البطالة من 13.6 في المائة في عام 2000 إلى 9 في المائة في 2012، وتراجع الفقر المطلق من 15.3 في

المائة في 2001 إلى 8.8 في المائة في 2008.

2. حفزت أحداث الربيع العربي في مطلع عام 2011 على إجراء تحول سياسي سلمي في المغرب. وعلى الرغم من التحسن المطرد في الأوضاع الاقتصادية، تأثر المغرب بموجة الاحتجاجات التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كان المغرب منخرطاً بالفعل في برنامج إصلاحية واسع النطاق لتعزيز الأدوار الجهوية وتشجيع التضامن والاحتواء الاجتماعي. وصدر دستور جديد بعد إقراره في استفتاء شعبي في 1 يوليو/تموز 2011. ويوفر الدستور الجديد الآليات اللازمة لبناء دولة قانون ومؤسسات حديثة، ويضع حجر الأساس للجهوية الموسعة كنظام حكم ديمقراطي لامركزي. ويسهم الدستور أيضاً في تحسين مكانة المرأة في المغرب من خلال إقرار مبدأ المساواة بين الرجال والنساء ومن خلال الأحكام المعنية بزيادة مشاركة المرأة في هيئات اتخاذ القرار. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2011، جرت انتخابات برلمانية، في أعقاب إصدار الدستور، وأسفرت عن تشكيل حكومة ائتلافية رباعية الأحزاب اعتنقت مبادئ الدستور ودعت إلى المزيد من التضامن والاحتواء الاجتماعي. وقد أثبتت هذه التجربة أن المغاربة يميلون إلى إحداث تطور من داخل النظام، بمعنى التغيير التدريجي بما يحفظ استمرارية تاريخ البلد وقيمه الدينية.

3. وما زالت التحديات الرئيسية السائدة تتمثل في عدم المساواة وانتشار الفقر وأوجه الحرمان. فما زال ربع السكان معرضين للمخاطر الاقتصادية (على شفا الفقر). وتستمر التفاوتات القائمة، إذ أن 70 في المائة من الفقراء ما زالوا يتركزون في المناطق الريفية، ومعظم مؤشرات التنمية في المناطق الريفية متخلفة عن المناطق الحضرية، وغالبا ما يرجع ذلك إلى قسوة الطبيعة الجغرافية وتدهور البنية التحتية وتدني إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية ومحدودية الاستثمارات الرأسمالية لتحسين قيمة العمل المضافة وبالتالي عوائد الأعمال الحرة والعمالة التعاقدية. كان 10 في المائة من سكان الريف البالغ عددهم 13.4 مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر في عام 2011. ويؤدي الفقر في المناطق الريفية إلى تفاقم التفاوت بين الجنسين مع ارتفاع نسبي في معدلات الأمية والتسرب من المدارس الابتدائية لنساء الريف، وارتفاع معدلات وفيات الرضع والأمهات.

4. انخرط المغرب في عملية ديناميكية بهدف تعزيز الفرص الاقتصادية والاحتواء الاجتماعي. تم إطلاق العديد من برامج التنمية رفيعة المستوى (مثلاً: المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) والاستراتيجيات القطاعية الجديدة في مجالات التعليم والتوظيف والشباب. ومع ذلك فهناك حاجة إلى بذل جهد إضافي لدعم الإصلاحات التي تقودها المملكة. تمثل التحركات المرتبطة بالتحول السياسي والتغييرات الدستورية ضغطاً حقيقياً على الدولة المغربية من أجل تطبيق إصلاحات موثوقة وأسرع وتيرة، وخصوصاً في مجالات توفير فرص العمل وتحسين جودة الخدمات العامة.

السياق القطاعي والمؤسسي

5. الزراعة عنصر محوري في الاقتصاد المغربي كما يتجلى من الارتباط القوي بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي. خلال الحملة الزراعية السابقة، وبفضل الأحوال الجوية المواتية، شكّل قطاع الزراعة 15.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ليكون بذلك المساهم الأكبر في النمو العام في البلاد. سمحت زيادة الإنتاج الزراعي 20 في المائة للناتج المحلي الإجمالي في المغرب بأن يقفز من 2.7 في المائة في 2012 إلى 4.4 في المائة في 2013. ويشكل

قطاع الزراعة، بالإضافة إلى مساهمته في الاقتصاد، عنصرًا بالغ الأهمية في الوضع الديموغرافي والاجتماعي الاقتصادي في المغرب، حيث يولد 40 في المائة من الوظائف على المستوى الوطني، أغلبها في المناطق الريفية حيث يتركز معظم الفقراء. يتألف القطاع في غالبه من صغار المزارعين الذين يشتغلون في المقام الأول بالزراعة منخفضة القيمة (67 في المائة من المزارعين لا يملكون إلا 26 في المائة من الأرض على نحو ما يتبين من آخر تعداد زراعي متاح في 1996)، لكنه يضم أيضاً مجموعة صغيرة من كبار المزارعين الديناميين ذوي الأداء الجيد الذين يملكون أحدث التكنولوجيات والمندمجين جيداً في الأسواق الوطنية والدولية (أقل من 1 في المائة من المزارعين يملكون 14 في المائة من الأرض). يوظف القطاع الزراعي الرجال والنساء على السواء، لكنه يشتمل على تفاوتات كبيرة بين الجنسين. فعمل النساء غير مدفوع الأجر في العادة (58 في المائة من الحالات في 2003-2004، و91 في المائة من الحالات في 2008)، أو أنه موسمي وغير مستقر عندما يكون مقابل أجر، وخصوصاً خارج قطاع الزراعة (59 في المائة من الحالات في 2003-2004، و84 في المائة من الحالات في 2008).

6. للري أهمية من حيث زيادة مستوى الدخل واستقراره في المناطق الريفية على السواء. وعلى الرغم من أن الزراعة المروية لا تمثل إلا 16 في المائة من الأراضي المزروعة، إلا أنها تسهم بحوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي، و75 في المائة من الصادرات الزراعية، و15 في المائة من الصادرات السلعية الكلية. من الصادرات البستانية عالية القيمة: الفراولة والطماطم والبطيخ والعنب والفلفل، وتنتج غالبيتها إلى أوروبا الغربية. وفي المغرب 1.46 مليون هكتار من الأراضي المروية بنظام الري الدائم، منها 682,600 هكتار تمثل جزءاً من تسع مناطق للري الكبير النطاق تديرها تسعة مكاتب جهوية للاستثمار الفلاحي. المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي هي وكالات مستقلة تحت إشراف وزارة الفلاحة والصيد البحري، وتتولى المسؤولية عن نظم الري الجديدة وإعادة تأهيل النظم القائمة وتحديثها، وضمان تشغيل مرافق الري والصرف وصيانتها، وتقديم خدمات الإرشاد الزراعي للفلاحين. أما المساحة المتبقية فتتقاسمها نظم الري التقليدية صغيرة ومتوسطة النطاق التي تديرها جمعيات مستخدمي المياه (334,000 هكتار) والري الخاص (441,000 هكتار). يعتبر المغرب في الطليعة بتجربته في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري. ففي عام 2004 أطلق أول شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري في العالم، وذلك في منطقة الكردان لإنتاج الحوامض. وهناك شراكات أخرى بين القطاعين العام والخاص في مختلف مراحل الإعداد (أزمور بير جديد، دار خروفة، اشتوكة).

7. تواجه قدرة القطاع الزراعي على مواصلة دفع الرخاء المشترك في المغرب تهديداً بسبب تزايد شح المياه. فقد وصل انخفاض هطول الأمطار وازدياد تفاوتها وانخفاض الجريان السطحي لمياه الأمطار وتدهور الموارد المائية إلى مستويات تتندر بالخطر. يبلغ الإجمالي السنوي للموارد المائية المتجددة 22 مليار م³، بما يعادل 730 م³ للفرد، وهو ما يقل عن الحد الأدنى للإجهاد المائي (1000 م³ للفرد). ويقدر العجز المائي بنحو ملياري متر مكعب، مما يدفع إلى الإفراط في استغلال المياه الجوفية. ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم هذا الوضع. فآثار تغير المناخ ملحوظة بالفعل في المغرب، إذ ازدادت نسبة السنوات الجافة أربعة أمثالها وانخفض توفر المياه السطحية بنسبة 35 في المائة بين الفترة 1947-1976 والفترة 1977-2006. وبالإضافة إلى زيادة الطلب على الاستخدامات المنزلية والصناعية والبيئية، فإن هذا الوضع يخلق ضغوطاً على الطريقة التي تستخدم بها الزراعة المروية هذا المورد النادر.

8. يؤثر شح المياه على الزراعة المروية بطرق مختلفة. ففي مناطق الري الخاص، التي تعتمد على المياه الجوفية إلى حد كبير، يؤدي انخفاض كمية الأمطار وتقلبها إلى الإفراط في استغلال المياه الجوفية. وغالبية الآبار غير معلنة وغير خاضعة للمتابعة، ويسهل تحسن تقنيات ضخ المياه والدعم المالي لغاز البيوتان من الإفراط في استغلال المياه الجوفية. ولتتأقص مستويات المياه الجوفية بعد معين يتعلق بالإنصاف، إذ يؤثر أولاً على أصحاب الحيازات الصغيرة الأقل قدرة على الحفر وضخ المياه من مستويات أعق. وفي مناطق الري الكبير النطاق، التي تعتمد على المياه السطحية، يؤدي شح المياه إلى انخفاض الكميات المخصصة للمزارعين ومن ثم فرض قيود على إنتاج المحاصيل الصيفية. وعلى الرغم من أن الزراعة مازالت هي المستهلك الرئيسي للمياه السطحية إذ تشكل 85 في المائة من الكميات المسحوبة، كثر شيوع التقييدات الشديدة في الري في السنوات الـ 15 الأخيرة. فلم تستقبل مناطق الري الكبير النطاق في حوض أم الربيع في المتوسط إلا 60 في المائة من كميات المياه المخصصة لها. وكانت هذه الكميات أقل دائماً من مخصص المياه المذكور في الخطط الجهوية للإدارة المتكاملة للموارد المائية. وحيثما أمكن، ظل المزارعون في نظم الري الكبير النطاق يعوضون هذا النقص بتكملة المياه المخصصة لهم من جانب المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي بالمياه الجوفية، متحملين بذلك تكاليف ضخ إضافية ومتسببين في تفاقم نضوب المياه الجوفية.

9. بالإضافة إلى شح المياه، يعاني المزارعون في مناطق الري الكبير النطاق من قيود مزمنة أخرى تحد من الاستخدام المثمر لهذا المورد النادر. فعلى النقيض من المزارعين في نظام الري الخاص الذين يمكنهم الحصول على المياه كلما دعت الحاجة بتشغيل مضخاتهم، يخضع المزارعون في مناطق الري الكبير النطاق لقواعد صارمة لتوزيع المياه، مع إدارة الشبكات التي تعمل بالجانبيية لتوفير المياه بالتناوب. كان هذا التناوب مناسباً عندما كان للدولة تأثير قوي على اختيارات المحاصيل والممارسات، لكنه لا يسمح بالاختيارات الزراعية الفردية في البيئة الاجتماعية الاقتصادية الحالية. ويعاني المزارعون من انعدام اليقين في إمكانية الحصول على المياه، مع تعرضهم لخطر انقطاع الخدمة. كذلك يعتمد كل مزارع على جيرانه في كل مربع؛ لأنهم مسؤولون معاً عن صيانة قنوات رباعية ورشاشات متنقلة، مما يؤدي إلى تدني أداء المزرعة. وأخيراً يواجه صغار المزارعين قضايا تتعلق بحيازة الأراضي (من ضمنها تفتت الأراضي) ومحدودية إمكانية الوصول إلى الأسواق والحصول على الائتمان. كل هذه القيود تحصر المزارعين في نظم الري الكبير النطاق في معادلة قليلة المخاطر قليلة العائد، إذ يمارسون أنشطة زراعية كثيفة قليلة المستلزمات تركز على المحاصيل منخفضة القيمة بدلاً من المنتجات كثيفة رأس المال لكن عالية العائد وعالية القيمة الأكثر عرضة للمخاطر في حالة نقص المياه.

10. تحاول المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي جاهدة تحسين أداء مناطق الري الكبير النطاق، وذلك في ظل تقادم البنية التحتية الكائنة خارج المزارع وسوء التشغيل والصيانة. ولا تكفي التعريفات المفروضة حسب كميات الاستهلاك لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة (تراوحت معدلات الاسترداد في 2010 بين 68 و100 في المائة). تتراوح التعريفات في مناطق الري الكبير النطاق بين 0.27 و0.77 درهم/م³ تبعاً للمنطقة وفاتورة الطاقة المرتبطة بها، مقارنة بـ 1.30 إلى 1.80 درهم/م³ في المناطق المدارية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وأثارت خطة وُضعت في عام 2011 لزيادة التعريفات في مناطق الري الكبير النطاق احتجاجات من جانب المزارعين، مما دفع الحكومة المغربية إلى تأجيل هذا الإجراء.

ونقل معدلات التحصيل عن المستهدف في بعض المكاتب الجهوية (الغرب ولوكوس)، مما يؤدي إلى متأخرات كبيرة. وتضع الإدارة الجماعية على مستوى المربع من معاينة أي مزارع فرد لا يدفع مقابل المياه التي يستهلكها. ولا يقتصر تخصيص إيرادات المياه على خدمة المياه، مما يقوض الصلة بين زيادة التعريفية وتحسين الخدمة. والواقع أن تحليلاً اقتصادياً سياسياً جرى في 2012 بمساندة من البنك الدولي ومانحين آخرين في مناطق الري الكبير النطاق في لوكوس والغرب وتادلة كشف عن أن المقاومة جاءت نتيجة عدم رؤية المزارعين تحسينات مباشرة في جودة الخدمة فيما يرتبط بالزيادات في التعريفية.

11. وتلتزم الحكومة المغربية بضمان عائدات أكبر على مستوى المزرعة والاقتصاد ككل في مواجهة تزايد شح الموارد المائية. هناك استراتيجيتان حكوميتان متضافتان تطبقان حوافز واستثمارات وإصلاحات مؤسسية لتحسين إنتاجية المياه الزراعية في كل من مناطق الري الكبير النطاق والري الخاص وبالتالي الحد من الضغط على الموارد المائية وفي الوقت نفسه السعي إلى الحفاظ على مساهمة هذا القطاع في النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

12. تهدف الاستراتيجية الزراعية لمخطط المغرب الأخضر إلى مضاعفة القيمة المضافة التي يحققها قطاع الزراعة وتوفير 1.5 مليون وظيفة بحلول عام 2020، وبالتالي تحويل القطاع إلى مصدر للنمو المستقر والتنافسية والتنمية الاقتصادية عريضة القاعدة. بالإضافة إلى إصلاحاته العامة في القطاع على صعيد المؤسسات والسياسات، يتألف مخطط المغرب الأخضر من ركيزتين اثنتين تعكسان الزراعة المغربية بطبيعتها المزروعة: تستهدف الركيزة الأولى المزارعين التجاريين ودمجهم في الأسواق الوطنية والدولية، وأما الركيزة الثانية فتستهدف مزارعي الكفاف الصغار في المناطق الهامشية. في ظل كلتا الركيزتين، تم توفير التكنولوجيا والمساندة التنظيمية لتنفيذ نهج سلسلة إمدادات الأغذية الزراعية لربط المزارعين بالأسواق. وتم إصلاح صندوق التنمية الفلاحية، وهو الأداة الحكومية الرئيسية لتقديم الدعم الزراعي، والتوفيق بين تدابير المساندة والتوجهات الاستراتيجية لمخطط المغرب الأخضر. وقد أصبحت آثار مخطط المغرب الأخضر واضحة للعيان بالفعل. فعلى مدى الفترة 2008-2012، ازداد الإنتاج بنسبة 45 في المائة، وارتفعت الصادرات الزراعية بنسبة 18 في المائة، وتم توفير 77 ألف وظيفة دائمة.

13. يشجع البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري على تعظيم الاستخدام المنتج للمياه بتطبيق تقنيات للري تتسم بالكفاءة (في المقام الأول الري بالتنقيط) على مساحة 555 ألف هكتار من الأرض المروية في المغرب بحلول عام 2020، منها 335 ألف هكتار مزارع خاصة و220 ألف هكتار في مناطق الري الكبير النطاق. ومنذ تدشين البرنامج في عام 2008، ظل تطبيق الري بالتنقيط يتقدم بوتيرة سريعة في مناطق ري التنمية الخاصة، مع الانتهاء من 200 ألف هكتار (60 في المائة من مستهدف سنة 2020). في مناطق الري الكبير النطاق، هناك 57 ألف هكتار فقط يجري تحويلها نتيجة الحاجة إلى استثمارات مسبقة في شبكات نقل المياه الواقعة خارج المزارع. ومن المتوقع أن يزداد هذا الرقم باطراد في المستقبل القريب، علماً بأنه تم الانتهاء من دراسات الجدوى التمهيديّة في مناطق الري الكبير النطاق فيما يخص 100 ألف هكتار. من المتوقع أن يكون لهذا التحول آثار هائلة، إذ أظهرت التجارب الميدانية في تادلة إمكانية مضاعفة إنتاجية المياه الزراعية (تعرف بأنها قيمة الحاصلات لكل وحدة مستخدمة من المياه) بالتحول من الري السطحي التقليدي إلى الإدارة المحسنة في إطار الري بالتنقيط.

14. بالتوازي مع ذلك، تعكف الحكومة المغربية على تنفيذ إصلاح مؤسسي للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي لتحسين أدائها. ويهدف هذا الإصلاح إلى إعادة تجميع جميع الخدمات اللامركزية لوزارة الفلاحة والصيد البحري على المستوى الجهوي تحت مظلة مؤسسة تسمى المكاتب الجهوية للتنمية الفلاحية والريفية، ولفصل تقديم خدمة مياه الري عن الاختصاصات الأخرى ولإسناد هذه الخدمة إلى شركات جهوية تابعة للمكاتب الجهوية للتنمية الفلاحية والريفية. ستعمل شركات الري الجهوية كمرافق ري حقيقية تتوخى مبادئ الشفافية والاستقلال المالي والإداري. وسيعمل كل مكتب جهوي للتنمية الفلاحية والريفية كمنصة مشتركة تقدّم بشكل محلي كل الخدمات الجهوية (الإرشاد الزراعي، السلامة الغذائية، الري، الاستثمار، البحوث) المرتبطة بوزارة الفلاحة والصيد البحري. يمثل إنشاء المكاتب الجهوية للتنمية الفلاحية والريفية مبادرة كبرى لوزارة الفلاحة والصيد البحري لجعل الخدمات أكثر تجاوباً مع أصحاب المصلحة والعملاء الجهويين وأكثر مساعلة أمامهم.

15. سيساند مشروع تحديث الري الكبير النطاق المقترح عملية الإصلاح الشامل التي شرعت فيها الحكومة المغربية، لضمان تقديم خدمات أفضل من جانب المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي من أجل خلق الظروف الملائمة للمزارعين في مناطق الري الكبير النطاق لتطبيق أساليب ري أعلى أداءً. وعلى المدى البعيد، سيصبح المزارعون - بعد تحررهم من القيود التقليدية - في وضع يسمح لهم بتحسين الممارسات الزراعية والاستفادة بشكل أفضل من الفرص التسويقية. وسيتحول هذا إلى تبديل المحاصيل وتكثيفها وزيادة إنتاجية المياه الزراعية مع تحقيق عائد أفضل لكل وحدة مياه مستخدمة، وزيادة دخل المزارعين. وسيقلل تحسين خدمات المياه أيضاً من حاجة المزارعين إلى استخدام المياه الجوفية، مما يساهم في إدارة أكثر استدامة للمياه. العلاقة مع استراتيجية المساعدة

16. ينسق المشروع المقترح تماماً مع استراتيجية الشراكة مع المغرب (السنة المالية 2014-2017) (تقرير رقم MA-86518). وسوف يساهم في الناتج الاستراتيجي 1.3، وزيادة الإنتاجية والقيمة المضافة لقطاع الأغذية الزراعية في إطار مجال النتائج 1، وتشجيع النمو التنافسي الاشتمالي.

17. سيساهم المشروع المقترح في تحقيق هدفين مزدوجين في المغرب، وذلك بتهيئة الظروف الأساسية لصغار المزارعين لكي يزيّدوا دخولهم وبالتالي تعزيز الرخاء والحد من الفقر في المناطق الريفية. إن غالبية المزارعين الذين يستهدفهم المشروع هم من صغار المزارعين الذين تقل مساحة مزارعهم في المتوسط عن ثلاثة هكتارات. ومثلما هو منصوص عليه في استراتيجية الشراكة مع المغرب، يتطلب تحسين الآفاق المستقبلية لفقراء الريف ممارسات زراعية مستدامة ودخولاً أعلى وفرصاً أكثر تنوعاً لتحقيق الدخل. وتضمن زيادة القيمة المضافة المحققة من مياه الري والمحاصيل المنتجة، وتحسين إدارة سلسلة القيمة الزراعية والممارسات التسويقية، وإصلاح خدمات الإرشاد الزراعي، وتشجيع التحول المحلي من خلال الصناعات الزراعية تحويل التحسن في أداء هذا القطاع إلى رفع الدخل للجميع. وعن طريق الحد من الاعتماد على المياه الجوفية، سيقال المشروع المقترح أيضاً من التفاوت في إمكانية الحصول على مورد نادر بين المزارعين الأثرياء والفقراء.

18. تسهم النساء في النشاط الزراعي في منطقة المشروع. وتتخذ هذه المساهمة عادة شكل مساندة رب الأسرة أثناء مراحل معينة من الحملة الزراعية (مثلاً، الحصاد)، أو أنشطة تكميلية (مثلاً، الماشية) لتحسين إيرادات الأسرة. على الرغم من أن النساء في المغرب بدأن يتولين بشكل متزايد دور اتخاذ القرار في الزراعة غير المروية في المناطق الهامشية التي تشهد هجرة الذكور إلى الحضر، يظل الرجال العنصر الرئيسي في الزراعة المروية. وهكذا فمن المتوقع ألا يكون هناك غير عدد محدود فقط من النساء بين السكان المستهدفين بشكل مباشر في المشروع المقترح. لكن من المتوقع أن يكون عدد النساء أكبر بين المستفيدين غير المباشرين على امتداد سلسلة القيمة الزراعية. ويولي تقييم الفرص السوقية في المشروع المقترح اهتماماً محدداً لتطوير سلاسل الأغذية الزراعية التي يمكن للنساء والمنظمات النسائية أن تتولي دوراً قيادياً فيها. سيجمع المشروع المقترح بيانات مصنفة حسب نوع الجنس وسيضمن توفير الخدمات بأسلوب نزيه وعادل يخلو من التحيز دون إعطاء أفضلية لجنس على آخر. ولدى المغرب بالفعل أمثلة بارزة على الريفيات اللاتي أظهرن مهارات قيادية ويعملن بفعالية على تحسين مستويات دخل أسرهن.

ثانياً: الأهداف الإنمائية المقترحة

الأهداف الإنمائية المقترحة للمشروع (من مذكرة مفاهيم المشروع)

19. الأهداف الإنمائية للمشروع المقترح فيما يخص المزارعين المشاركين: (أ) تلقي خدمة ري جيدة النوعية، و(ب) تطبيق الري بالتنقيط.

النتائج الرئيسية (من مذكرة مفاهيم المشروع)

20. ترمي الأهداف الإنمائية المقترحة للمشروع إلى خلق الظروف الملائمة لكي يزيد المزارعون المشاركون إنتاجية المياه الزراعية وبالتالي القيمة المضافة للزراعة. ويستند هذا إلى افتراضات أن جودة خدمات مياه الري (وتعرف بأنها توفر المياه للمزارعين الأفراد عند الطلب بطريقة منتظمة ومنصفة) ستتيح وتؤدي إلى استحداث أساليب للري في المزارع أكثر كفاءة (في المقام الأول الري بالتنقيط، لكن أيضاً الري بالرش الدقيق والري بالرش) مقارنة بممارسات الري التقليدية. وتسمح أساليب الري هذه، مقرونة بتحسين الممارسات الاقتصادية، بإنتاج المزيد بكمية المياه ذاتها أو أقل منها، وتبرر التحول إلى محاصيل أعلى قيمة.

21. وترد سلسلة نتائج المشروع في الملحق 3، بالإضافة إلى قائمة مقترحة بالمؤشرات المرحلية. وخلال إعداد المشروع سيتم تنقيح هذه القائمة في مناقشة مع المغرب، وذلك استناداً إلى معايير "سمارت"، فضلاً عن توافر البيانات، وذلك من أجل امتلاك نظام شامل تسهل إدارته للرصد والتقييم أثناء التنفيذ. المؤشرات على مستوى الأهداف الإنمائية المقترحة للمشروع كالتالي:

- عدد المستفيدين، شاملاً عدد الإناث (مؤشر القطاع الرئيسي)
- عدد مستخدمي المياه الذين تم تزويدهم بخدمة جديدة/مُحسنة للري والصرف (مؤشر القطاع الرئيسي)

• جودة الخدمة: مؤشر يجمع بين خصائص الخدمة (إمكانية حصول الأفراد عليها عند الطلب وعلى نحوٍ منتظم ومنصف)

• العملاء الذين طبقوا تكنولوجيا زراعية محسّنة يروج لها المشروع (مؤشر القطاع الرئيسي): يتتبع المعلومات ذاتها كالمؤشر "النسبة المئوية للمزارعين المشاركين الذين يستخدمون الري بالتنقيط" في مشروع أم الربيع لتحديث الفلاحة المروية.

22. يُلاحظ أن المؤشرين "عدد مستخدمي المياه الذين تم تزويدهم بخدمة جديدة/مُحسّنة للري والصرف" و"عدد المستفيدين، وعدد الإناث من بينهم" يتتبعان معلومات متماثلة، لكن يتم الاحتفاظ بكليهما بسبب متطلبات البنك الدولي.

23. سيني المشروع المقترح أيضاً على قدرات المغرب في رصد الأهداف العليا، وتتضمن:

- عدد الشكاوى (إشراك المواطنين)
- رضا المزارعين (إشراك المواطنين)
- عدد اتفاقيات الشراكة مع شركات الصناعات الزراعية
- إنتاجية المياه لكل وحدة من مياه الري يتم إيصالها
- إنتاجية المياه لكل وحدة مياه ري يتم استهلاكها
- النسبة المئوية لزيادة الإنتاج الزراعي لكل مزرعة
- المساحة بالهكتارات لمحاصيل القيمة العالية المضافة في منطقة المشروع
- عدد المزارعين المشاركين الذين تقدموا بطلب الحصول على تصريح لاستخراج المياه الجوفية
- مساحة محاصيل القيمة العالية المضافة

24. لتتبع إنتاجية المياه الزراعية واستخراج المياه الجوفية، سيستخدم المشروع المقترح تقنيات استشعار عن بعد مبتكرة على أساس تجريبي. وتضطلع المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي بالمسؤولية عن جميع التحليلات وجمع البيانات في الموقع والرصد اللازم لتقييم المخرجات والنتائج المرورية والنهائية للمشروع المقترح. سيتم تتبع جميع المؤشرات مصنفة بمعرفة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

ثالثاً: الوصف الأولي

وصف المفاهيم

25. سيمول المشروع المقترح تحويل الشبكات التي تعمل بالجاذبية وتحديث الشبكات التي تعمل بضغط المياه وتعزيز الأداء المؤسسي لمقدمي الخدمات بغرض إتاحة المياه للمزارعين الأفراد عند الطلب بطريقة منتظمة ومنصفة. سيسمح هذا للمزارعين المشاركين بالتحويل إلى الري الزراعي عالي الأداء في المزارع، وفي المقام الأول الري بالتنقيط ضمن أساليب

الري الأخرى. سيقوم المزارعون أنفسهم بتقديم الاستثمارات اللازمة للمعدات الكائنة في المزارع، مستفيدين من الدعم المالي المقدم من صندوق التنمية الفلاحية. سيمول المشروع المقترح مساعدة فنية لمساعدة المزارعين على تطبيق أساليب ري أعلى أداء وكذلك الوصول إلى الأسواق من أجل إنتاج عالي القيمة. سيتم تنفيذ المشروع المقترح باستخدام إطار التنفيذ نفسه المستخدم مع مشروع أم الربيع القائم لتحديث الفلاحة المروية.

26. سيتم تنفيذ المشروع المقترح في قطاعات ري محددة في مناطق تادلة ودكالة والحوز المروية في حوض أم الربيع، ومنطقة الغرب المروية في حوض سيبو. تم إعداد قائمة بالقطاعات على أساس دراسات الجدوى التمهيدية التي نفذتها المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، ومتضمنة التصميم الأولي للمعدات والمشاورات مع المزارعين والتحليل المالي والاقتصادي. تضمنت معايير الاختيار ما يلي: (أ) الجدوى الاقتصادية والمالية للمشروع، مع معدل عائد اقتصادي أعلى من 12 في المائة؛ و(ب) مشاركة المزارعين (تقاس من حيث المناطق التي التزم فيها المزارعون بالمشروع كتابياً) أعلى من 70 في المائة؛ و(ج) عدم الاحتياج إلى المزيد من الضخ؛ و(د) احتياج الشبكة إلى إعادة تأهيل. تبلغ المساحة الإجمالية للقطاعات المقترحة حوالي 30 ألف هكتار.

27. يشتمل المشروع المقترح على 3 مكونات، هي: (أ) تحسين البنية التحتية خارج المزارع؛ و(ب) مساندة حصول المزارعين على التكنولوجيا والتمويل ووصولهم إلى الأسواق؛ و(3) مساندة الهيئات المسؤولة عن التنفيذ في إدارة المشروع ورصده.

المكون 1: تحسين البنية التحتية خارج المزارع

28. سينشئ المكون 1 شبكات تعمل بضغط المياه لتحل محل الشبكات القائمة التي تعمل بالجادبية، ويحدث الشبكات القائمة التي تعمل بضغط المياه، بحيث يحصل كل مزارع على المياه عند الطلب بطريقة منتظمة ومنصفة. سيسمح تحسين البنية التحتية الجديدة خارج المزارع للمزارعين بالحصول على مياه الري عند الطلب (لا على أساس المناوبة الدورية)، وبالضغط الأمثل لضمان الأداء الجيد لتقنيات الري العاملة بضغط المياه في المزارع (في المقام الأول الري بالتنقيط، لكن أيضاً الري بالرش الدقيق والري بالرش)، ومع تقليل مخاطر انقطاع مياه الري. ستشمل أنشطة المكون 1 ما يلي: (أ) دراسات مفصلة من ضمنها الأشغال الطبوغرافية والفحوص المختبرية؛ و(ب) تقديم المساعدة الفنية إلى المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي لرصد ومراقبة أشغال الإنشاء؛ و(ج) رفع مستوى بعض القنوات الرئيسية وإنشاء خزانات لتكوين أنظمة تنظيم التدفق اللازمة للري عند الطلب؛ و(د) إنشاء أنابيب تغذية للمناطق التي تستفيد من ضغط الجاذبية ومحطات الضخ للمناطق التي تحتاج إلى ضغط اصطناعي؛ و(هـ) إنشاء محطات تصفية؛ و(و) إنشاء شبكات أنابيب لتوزيع المياه للحلول محل القنوات القائمة أو لتوسيع شبكات الأنابيب القائمة؛ و(ز) إنشاء أجهزة توزيع على مستوى المربع والمزرعة لتنظيم المياه الواصلة إلى المزارعين وقياسها والتحكم فيها. سيتم تنفيذ هذا المكون بمعرفة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

المكون 2: مساندة حصول المزارعين على التكنولوجيا والتمويل ووصولهم إلى الأسواق

29. سيساند المكون 2 المزارعين في تطبيق أساليب ري أكثر كفاءة في المزارع. سيقوم المزارعون أنفسهم بتمويل الاستثمارات اللازمة للتجهيزات الكائنة في المزارع، مستفيدين من الدعم المالي المقدم في إطار صندوق التنمية الفلاحية. اتساقاً مع البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري، سيشجع المشروع المقترح تطبيق الري بالتنقيط، الذي يسمح عادةً بزيادة الكفاءة في استخدام المياه مع محاصيل عالية القيمة مزروعة في صفوف. المزارعون مؤهلون للحصول على الدعم المالي بنسبة 100 في المائة في إطار صندوق التنمية الفلاحية لشراء وتركيب تجهيزات الري بالتنقيط. بالتوازي مع ذلك، سيشجع المشروع المقترح أساليب الري بالرش الدقيق والري بالرش للمزارعين الذين سيواصلون إنتاج المحاصيل في الجزء الذي يتناسب معه بدرجة أكبر أو مساوية استخدام الري بالرش الدقيق والري بالرش في المزرعة (على سبيل المثال، الري بالرش للري التكميلي للمحاصيل كثيفة استهلاك المياه كالحبوب)، أو للمزارعين الذين لا يبدون استعداداً للتحويل إلى الري بالتنقيط. المزارعون مؤهلون للحصول على الدعم المالي بنسبة 100 في المائة و70 في المائة في إطار صندوق التنمية الفلاحية لشراء وتركيب تجهيزات الري بالرش الدقيق والري بالرش، على الترتيب. سيوفر المكون 2 أنشطة إرشادية، وخدمات البحوث التطبيقية والاستشارات الزراعية، وتحسين استعمال المياه والتحكم الفني في الري داخل المزرعة. ويساند المزارعين المشاركين كذلك لتحسين معرفتهم بالفرص السوقية للإنتاج الزراعي عالي القيمة والمستلزمات المطلوبة لنجاح بيعها في هذه الأسواق، وذلك لتشجيع تبديل المحاصيل وتكثيفها. سيساعدهم أيضاً على تحسين معرفتهم بمواردهم من المياه الجوفية، عند الاقتضاء. ستشمل أنشطة المكون 2 ما يلي: (أ) تقديم المساعدة الفنية لمساعدة المزارعين على استخدام تجهيزات الري الجديدة وتحسين ممارساتهم الزراعية؛ و(ب) توفير تجهيزات المختبرات المتنقلة لرصد أداء نظم الري الجديدة؛ و(ج) تقديم المساعدة الفنية والتجهيزات لإنشاء نظام لتنبه المزارعين بخصوص الري؛ و(د) توفير المساعدة الفنية لمساعدة المزارعين وأرباب الصناعات الزراعية لتطوير والدخول في اتفاقيات شراكة تهدف إلى تأمين أسواق للمحاصيل عالية القيمة؛ و(هـ) تقديم المساعدة الفنية والتجهيزات للمساعدة على تطبيق نظام معلومات السوق؛ و(و) تقديم المساعدة الفنية لزيادة الوعي بالاستخدام المستدام للمياه الجوفية. سيتم تنفيذ هذا المكون بمعرفة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

المكون 3: مساندة الهيئات المسؤولة عن التنفيذ في إدارة المشروع ورصده

30. سيقدم المكون 3 مساندة فعالة للوكالات المنفذة لتعزيز قدراتها في استخدام البنية التحتية خارج المزارع الجديدة لتقديم خدمة عالية الجودة للمزارعين، وكذلك تصميم وتنفيذ التشغيل والصيانة الأمثلين لضمان استدامة الاستثمارات المدفوعة خارج المزرعة على مر الوقت. سيساند أيضاً الوكالات المنفذة في إدارة ورصد وتقييم المشروع المقترح. سيمول المشروع سلعا لوجستية وخدمات محدودة ومن ذلك المركبات وأجهزة الكمبيوتر والموارد والمقاييس البرمجية لتحسين الصلات بين المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي ومديرية الري وإعداد المجال الفلاحي. ستشمل أنشطة المكون 3 ما يلي: (1) توفير التدريب والمساعدة الفنية وأجهزة الكمبيوتر لوزارة الفلاحة والصيد البحري لتصميم وتطبيق أدوات الإدارة الفنية التي سيستخدمها المكاتب الجهوية للتنمية الزراعية الأربعة؛ (2) تقديم المساعدة الفنية والتدريب للمكتب لتحسين أدوات إدارة المشروع، ورصد وتقييم المشروع وتنفيذه بشكل عام بما في ذلك خطط الإدارة البيئية والاستحواذ على الأراضي؛ (3) تقديم المساعدة الفنية للمكاتب الجهوية للتنمية الزراعية لمراجعة مشاريع الري في المزارع، وهي المشروعات التي سيقدمها

المزارعون؛ (4) توفير المركبات وأجهزة الكمبيوتر اللازمة للمكاتب الجهوية للتنمية الزراعية؛ (5) وإعادة تأهيل وتوفير التجهيزات اللازمة لمكاتب الإرشاد الزراعي في الحقول. سيتم تنفيذ هذا المكوّن بمعرفة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي ومديرية الري وإعداد المجال الفلاحي. ستكون مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي مسؤولة عن جميع الأنشطة التي تتطلب نهجا منسقا عبر المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي الأربعة، كالتدريب على الموضوعات العامة وتصميم أنظمة مشتركة للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي الأربعة والخدمات والخبرة المتطابقة في الأربعة كلها. سيتم تنفيذ هذه الخدمات الأفقية من خلال عقد إطاري مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وهو ما سيسمح لمديرية الري وإعداد المجال الفلاحي لتوظيف أفضل الاستشاريين المحليين والدوليين.

رابعاً: السياسات الوقائية التي قد تُفَعَّل

يحدد لاحقاً	لا	نعم	السياسات الوقائية التي قد تُفَعَّل بسبب المشروع
		x	التقييم البيئي OP/BP 4.01
	x		الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)
	x		الغابات (OP/BP 4.36)
	x		مكافحة الآفات (OP 4.09)
	x		الموارد الحضارية المادية (OP/BP 4.11)
	x		الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10)
		x	إجراءات العمليات/سياسة البنك بشأن إعادة التوطين القسري (OP/BP 4.12)
	x		سلامة السدود (OP/BP 4.37)
	x		المشروعات على مجاري المياه الدولية (OP/BP 7.50)
	x		المشروعات المقامة في المناطق المتنازع عليها (OP/BP 7.60)

خامساً: التمويل (مليون دولار)

150.00	إجمالي مبلغ التمويل من البنك الدولي:	187.50	إجمالي تكلفة المشروع:
--------	--------------------------------------	--------	-----------------------

	0.00	الفجوة التمويلية:
المبلغ		مصدر التمويل
37.50		المقترض
150.00		البنك الدولي للإنشاء والتعمير
187.50		الإجمالي

سادساً: مسؤول الاتصال

البنك الدولي

للاتصال: جابرييلا عزي
المنصب: أخصائي أول في الزراعة
هاتف: 458-8295
البريد الإلكتروني: gizzi@worldbank.org

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/المستفيد

الاسم: الحكومة المغربية
للاتصال: صباح بن شقرون
المنصب: المساعد الخاص لرئيس الحكومة
هاتف:
البريد الإلكتروني: benchekroun@affaires-generales.gov.ma

الهيئات المسؤولة عن التنفيذ

الاسم: وزارة الفلاحة والصيد البحري
للاتصال: أحمد البواري
المنصب: مدير الري وإعداد المجال الفلاحي
هاتف: 212530103178
البريد الإلكتروني: bouariahmed@gmail.com

سابقاً: للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

The InfoShop
The World Bank
H Street, NW 1818
Washington, D.C. 20433
هاتف: (202) 458-4500
فاكس: (202) 522-1500
الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop>